

قرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي دراسة وتخرّيج فقهي

ملخص

مصرف الراجحي هو أحد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي خطت خطوات في اعتماد أدوات مالية مستقاة من الفقه الإسلامي، ولأجل تفعيل أحكام المعاملات المالية المعاصرة قامت الهيئة الشرعية بتقديم دراسات معمقة وقرارات جماعية تتناول كل صور العقود والتصرفات المالية ولأن هذه القرارات تعتمد تطبيق أحكام الفقه الإسلامي ومراعاة مقاصد التشريع في جميع التعاملات وهي ملزمة لجميع أجهزة الشركة وهي بمثابة المعايير أو القوانين المنظمة للصيغ المعتمدة وقد بلغ عددها إلى سنة 1430هـ 901 قرارا عاجلت فيه الهيئة عددا من العقود والاتفاقيات وقدمت جملة من الملاحظات الشرعية، لذا ارتأينا تخصيص عمل فرقة البحث للدراسة الفقهية والتفسير العلمي لهذه القرارات وكيف تم تخرجها وبيان الأدلة الشرعية على أحكامها وبيان مدى مراعاة البناء الفقهي السليم للأحكام ومدى الجدوية والبعد عن الصورية والحيل في صيغ العقود والتصرفات وجعل ذلك كالمذكرة التفسيرية لهذا العمل بغية إفادة الباحثين والهيئات بنتائج هذا العمل الفقهي ونشر الوعي الإسلامي في الأعمال المصرفية والاستثمارية والدعوة إلى اعتماده في المنظومة القانونية الجزائرية.